

مسؤولية الجامعة في مكافحة الفساد The university's responsibility in combating corruption

د. زكرياء ربيع

(¹) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة (الجزائر)

zk.rabia@univ-bouira.dz

تاريخ النشر:
2026/10/31

تاريخ القبول:
2026/09/14

تاريخ الارسال:
2026/04/26

الملخص:

إن الفساد ظاهرة عالمية، مست كل الدول دون استثناء، مع اختلاف نسبها، ودرجة خطورتها من دولة إلى أخرى، لذلك، فإن التعاون للقضاء عليها، أو على الأقل التقليل من مضارها ومخاطرها، مسؤولية تقع على الجميع، ومن بينهم أساتذة الجامعات والعلماء والمفكرين والخبراء. وقد حاولنا في هذه المداخلة تبيان الدور الأساسي الذي يفترض من الجامعة تأديته للحد والتقليل من ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاحية:

الفساد؛ الجامعة؛ الأسلوب العلمي المباشر؛ الأسلوب العلمي غير المباشر.

Abstract:

Corruption is a global phenomenon affecting all countries without exception, though its prevalence and severity vary from one country to another. Therefore, cooperation to eradicate it, or at least mitigate its harms and risks, is a responsibility that on everyone, including university professors, scientists, intellectuals, and experts. In this presentation, we have attempted to clarify the fundamental role that universities are expected to play in curbing and reducing the phenomenon of corruption.

key words:

Corruption ; the university ; the direct scientific method ; the indirect Scientific method.

مما لا شك فيه أن الفساد بأنواعه وصوره المختلفة يحول دون ازدهار المجتمع وتقدمه، ويساهم في تفشي المظالم والانتهاكات بمختلف أنواعها وأشكالها، وتتحول وظائف الدولة إلى مصدر للاستنزاق غير المشروع بدلا من أن تكون مصدرا لخدمة المجتمع ونهضته. ويصبح المال العام عرضة للنهب والسرقة والاختلاسات من قبل أشخاص-من المفروض- وُضعوا لحمايته.

لذلك، يقع على الدولة أن تضع معايير خاصة لتولي الوظائف العامة، على رأسها الكفاءة والنزاهة والخبرة، كما يفترض منها وضع آليات حقيقية وغير صورية، للرقابة على المال العام؛ لأن الفساد متى ظهر ولم يعالج في أوانه، استشرى وانتشر في كل مناحي الحياة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وهدد الدولة في اقتصادها وسيادتها؛ بل وحتى في كيانها.

ولا يخفى على أحد، الدور الهام الذي قد تؤديه مؤسسات التعليم بصفة عامة، ومؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة في نشر الوعي العلمي، الذي بدوره ينعكس على كل مجالات الحياة في الدولة، الثقافية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن مؤسسات التعليم مراكز للإشعاع العلمي والثقافي. لذلك، كان التعليم هو قاعدة الانطلاق والتطور والتقدم في أي مجتمع كان، قديما وحديثا، حاضرا ومستقبلا. إن الدور الوظيفي لأساتذة الجامعات يتمحور حول ثلاثة محاور أساسية، هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

صحيح، أن التدريس هي المسؤولية الكبرى الملقاة على عضو هيئة التدريس في الجامعة؛ لكن، لا يمكن أن يكون الأستاذ فاعلا ما لم يكن منتجا في مجال البحث العلمي. ولا يمكن أن يكون مؤثرا ما لم يساهم في خدمة مجتمعه وبلده.

إن الدور الذي قد يؤديه أساتذة التعليم الجامعي في مكافحة آفات الفساد المتعددة والمتنوعة¹، أساسي جدا ومهم وفعال، إذا كان مبنيا على خطط مدروسة وعلى أساليب

¹ -إن المسؤولية التي تقع على الجامعة هي مسؤولية أخلاقية وعلمية، وليس القانونية في محاربة الفساد؛ باعتبار أن الجامعة هي المنارة العلمية التي تنشر الوعي المجتمعي، حتى يتحصن المجتمع ضد كل ما يحيطه من أخطار داخلية وخارجية، وفضح كل السلوكيات غير الأخلاقية، التي تهدد المجتمع في ماله، أخلاقه، دينه، وتاريخه. إن المسؤولية الأخلاقية تسبق المسؤولية القانونية؛ أي أن المسؤولية القانونية لاحقة

ومناهج صحيحة، سيجني نتائجها المجتمع ككل، باعتبار أن تأثير الجامعة على المجتمعات لا ينكره إلا جاحد أو جاهل.

إن الفساد آفة مدمرة للمجتمعات، وإذا لم تتضافر كل الجهود الخيرة على المستوى الرسمي والمستوى الجماعي والمستوى الفردي في الدولة، بل وحتى التعاون الدولي للقضاء عليه، أو على الأقل للحد منه، فإن الهلاك والدمار هو الذي سيعم المجتمع.

وعلى ضوء ما قدمناه، نطرح التساؤل التالي هل يمكن للجامعة أن يكون لها مكانة ودور في مكافحة الفساد؟ وإذا كان كذلك، فما هي الطرق والأساليب التي تتبعها في ذلك؟ سنحاول أن ندرس هذا الموضوع وفق الخطة الآتية، متبعين في ذلك المنهجين: الوصفي والتحليلي.

المبحث الأول: التعريف بالجامعة

المطلب الأول: مفهوم الجامعة

المطلب الثاني: وظائف وأهداف الجامعة

المبحث الثاني: أساليب الجامعة في مكافحة الفساد

المطلب الأول: الأسلوب العلمي المباشر في مكافحة الجامعة للفساد

المطلب الثاني: الأسلوب العلمي غير المباشر في مكافحة الفساد

الخاتمة.

المبحث الأول: التعريف بالجامعة

وستتناول التعريف بالجامعة (المطلب الأول)، ثم وظائفها وأهدافها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الجامعة

عرفت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة التعليم الجامعي والعالي في ندوة التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين بأنه ذلك الذي يهدف إلى كل أنواع الدراسات،

وليس سابقة، استنادا إلى أن من أهم خصائص القاعدة القانونية هي أنها ذات سلوك اجتماعي. ومن ثمة، فإن القاعدة القانونية تكون ملزمة معنويا قبل أن تكون ملزمة قانونا. وهذا ما يفترض أن تسعى إليه الجامعة، وهو تنوير المجتمع، الممثلة في نخبها وهي الطلبة، رائدة المستقبل وحاملة مشعل القيادة، بكل ما يحميه ويحيي ماله وأخلاقه وسلوكه، وثقافته. في موضوع القاعدة القانونية، أنظر محمد اسماعيل علي، طبيعة القاعدة القانونية الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السادس والثلاثون، الجمعية المصرية للقانون الدولي، 1980، ص 72.

المتعلق بالتكوين أو التكوين الموجه للبحث، الذي يأتي بعد المرحلة الثانوية، والذي يكون في مؤسسات جامعية، تخصص لهذا الغرض، أو مؤسسات تعليمية أخرى، معترف بها، من قبل الدولة¹.

كما عرف التعليم العالي، بأنه ذلك التعليم، الذي يحتل أعلى درجات التعليم، من حيث الأهمية والمكانة، بحيث يتم اختيار طلابه من التلاميذ الذين أتموا التعليم الثانوي، وتكون مدة التعليم العالي بين مدة لا تقل عن أربع سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات².

أما الجامعة، فقد تم تعريفها، بأنها مؤسسة تهتم بالتعليم، وهي مركزا من مراكز الإشعاع الثقافي، لها نظام ديناميكي متفاعل العناصر، وتنطبق عليه مواصفات المجتمع البشري، بحيث يؤثر مجتمع الجامعة في الظروف المحيطة ويتأثر بها في الوقت نفسه، وهي بهذا مجتمعا علميا تهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية التي تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها³.

بناء على هذه التعاريف، يتضح لنا بأن للجامعة أدوارا أساسية على المستويين المحلي والعالمي. فبالنسبة للمستوى المحلي فيتمثل دورها في تنمية القدرات المعرفية والعلمية وصقل المواهب الفكرية للطلبة، والمحافظة على هوية الأمة وتاريخها، وتقف ضد كل مسخ ومسح وتشويه لهما، وهي بالتالي بمثابة الأمن الفكري والثقافي للأمة، خاصة مع التحديات التي تواجهها المجتمعات في هذه العقود الأخيرة، تحت شعارات ومسميات

¹- محمد بوعشة، أمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل، مشار إليه عند أحمد فلوح، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 18، مارس 2016، ص 215.

²- شادية عبد الحلم تمام، تقويم الأداء التدريسي لمعلم التعليم العالي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 15.

³- فضيل دليو وآخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، مشار إليه عند دحمان بريني، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة آفاق للعلوم، العدد الثالث عشر، سبتمبر 2018-المجلد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 165.

ودعاوى مختلفة، كالعولمة، أو حرية التعبير، والفكر، وحرية الاعتقاد، في ظل وجود منظمات محلية وعالمية تشجع على مثل هذه الأشياء بدعاوى مختلفة وبحجج متعددة. أما بالنسبة للمستوى العالمي، فهي تساهم في نشر المعرفة العلمية وتساهم في التقدم العلمي والحضاري للإنسانية بأكملها، فالمعرفة عابرة للأوطان والقارات، فهي إرث مشترك بين بني البشر.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف الجامعة:

إن دور الجامعة¹، ومؤسسات التعليم العالي²، هو نشر العلم لدفع عجلة التطور والتقدم الفكري والعلمي حتى تتبوأ الدولة مكانة هامة ودورا استراتيجيا ورياديا (الفرع الأول)، لذلك نجد هذا الاهتمام المتزايد بالجامعات من قبل الدول المتقدمة والمتطورة، لأن أساس تطورها وتقدمها هي تلك الأفكار والأبحاث التي قدمها مفكروها وعلمائها (الفرع

¹-لم يهمل القانون الدولي لحقوق الإنسان مجال التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، فقد نصت العديد من الأحكام التي تحت الدول على تكريس هذا الحق في منظوماتها القانونية، والقيام بإجراءات وتدابير تشريعية وغيرها لتسهيل هذا الحق أمام الأفراد، راجع زكرياء ربيع، دور القانون الدولي لحقوق الإنسان في تكريس الحق في التعليم العالي، مجلة المحلل القانوني، المجلد 1-العدد 1، جوان 2019، ص 4 وما بعدها.

²-يطلق على الجامعة بالمؤسسة، وهو مصطلح يعبر عن شيء مؤسس أو منشأ، فيقال مؤسسات دينية وإدارية وسياسية، وغيرها، والفكرة الأساسية التي تميز المؤسسة عن غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي، هي استقلاليتها عن العناصر المتشكلة منها، وتميزها عن هذه العناصر، بحيث إنها تضيف إليها شيئا جديدا، لم يكن موجودا لديها من قبل. وإذا استعملنا مصطلح المؤسسات التعليمية، فإن المصطلح يشمل كل المؤسسات التعليمية، من مرحلة ما قبل الابتدائي، أيروضات الأطفال، إلى الابتدائي والمتوسط، والثانوي، ثم الجامعي. وهذا أمر طبيعي، باعتبار أن الدولة هي التي تضع البرامج التعليمية، بما يسير توجهها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيره. لذلك، نجد هذا التمايز والاختلاف الموجود من دولة لأخرى، في مسألة النظام التربوي المتبع. فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1979، إلى تشكيل وزارة التربية والتعليم، لكي توجه مؤسساتها التعليمية بالطريقة والكيفية المسطرة في سياستها العامة. راجع في ذلك عبد الغفار عفيفي الديوك، الأساليب الحديثة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013، ص 8.

الثاني)، ومن ثم، فهي دائمة الاهتمام بهم وبأبحاثهم، ويتجلى ذلك من خلال الدعم المادي والمعنوي المقدم لهم.

الفرع الأول: وظائف الجامعة:

ويأتي في مقدمة وظائفها ثلاثة أمور أساسية هي: نشر العلم (أولا)، ترقيته (ثانيا)، وتعليم المهن الرفيعة (ثالثا).

أولا: نشر العلم:

يأتي نشر العلم في مقدمة الوظائف التي تقدمها الجامعة باعتبارها مكملّة للمراحل التعليمية الأخرى، وليست منفصلة عنها، حتى وإن تغيرت طرقها عبر الزمان والمكان عن المراحل السابقة لها، سواء في كميتها، أو في نوعيتها، أو في منهجيتها. وهي تسعى إلى تكوين قادة المستقبل في مختلف المجالات والتخصصات، وتعسى بذلك لتحقيق أهدافها عن طريق انتهاج أسلوبين. الأسلوب الأول يركز على التثقيف العام، ويقصد به العمل على تنوير عقول الطلاب وتهذيب نفوسهم، وزرع الثقة في قلوبهم، وإحساسهم بأهميتهم ومكانتهم، حتى يعرفوا الأسس التي يركز عليها المجتمع ويدركوا ما ينتظرهم من مسؤوليات تجاه مجتمعهم. أما الأسلوب الثاني، فهو إعداد الطلاب إلى مهنة من المهن، سواء كأطباء، أم كقضاة ومحامين، أم مهندسين ومعماريين، ... إلخ¹.

ثانيا: ترقية العلم:

ترقية العلم هي مهمة العلماء والباحثين المتواجدين على مستوى الجامعات ومراكز الدراسات العلمية والمخابر البحثية، ووحدات البحوث العلمية، وهي كلها هيئات ومؤسسات متواجدة في الجامعات. والأساتذة الباحثون يجمعون في غالبيتهم بين التدريس والبحث والتأليف، لأنها منوطة بهم باعتبارهم يملكون أدواتها، ويتحكمون في منهجيتها،

¹- أحمد فلوح، المرجع السابق، ص 216.

ويستطيعون التنبؤ بنتائجها. لذلك، نجد أغلب البحوث العلمية يقوم بها أساتذة الجامعات ومراكز البحوث والدراسات، وقد لا نكاد نجد بحوثا علمية لغير هذه الفئة. وهي بذلك، مطالبة، أي فئة الأساتذة الباحثين، بترقية البحوث العلمية وجلب الجديد لها.

ثالثا: تعليم المهن الرفيعة:

إن المهن الرفيعة التي تحتاج إلى قدرات عقلية كبيرة، منوطة دائما بالجامعات في كل دول العالم دون استثناء. فالجامعات هي التي تكون إطارات الدولة ونخب المستقبل في مجالات وتخصصات عديدة، وهي الخزان الذي لا ينضب في تخريج ما تحتاجه البلاد من مهن يقوم عليها اقتصاد البلد، وأمنه الغذائي والأمني، وهي التي تزود كل مؤسسات الدولة بالنخب الفكرية والكفاءات العلمية، القادرة على تسيير البلاد، والتخطيط والقيام بالدراسات الاستشرافية لمستقبلها، للحفاظ على قدراتها ومواردها وتنميتها.

الفرع الثاني: أهداف الجامعة:

تأسيسا على الوظائف التي تقوم بها الجامعة، فإن لها أهدافا تسعى إليها وتنتهج في سبيل ذلك أساليب علمية صحيحة. وتنحصر أهداف التعليم الجامعي في ثلاث مجموعات هي: أهداف معرفية (أولا)، وأهداف اجتماعية (ثانيا)، وأهداف اقتصادية (ثالثا).

أولا: الأهداف المعرفية للجامعة: ترتبط الأهداف المعرفية بالمعرفة تطورا وتطورا، نشرًا وانتشارًا¹، كما وكيفا. والتطور يكون بإنتاج أبحاث جديدة يحتاجها المجتمع، المحلي منه والدولي. والتطوير، يشمل ما تم إنتاجه سابقا، سواء كان ماديا أم معنويا، وتحديثه ليوائم الحاضر والمستقبل. فالإنتاج المادي كالألات والمعدات أو السيارات أو الطائرات، صنعت في الماضي على نمط معين ولظروف معينة وبإمكانيات محددة، فيأتي

¹- المرجع نفسه، ص 217.

العلماء والباحثون الذين صنعوا هذه المعدات والآلات أو غيرهم، ليطورها وفق الظروف الحاضرة والحاجات المستقبلية. وهو الأمر ذاته، ينطبق على الإنتاج الفكري أو المعنوي، فما كان صحيحا ومسلما به من نظريات سابقا، قد تم تغييرها أو ربما نسفها كلية، استنادا إلى أفكار جديدة ومعلومات أكثر صحة من سابقتها، جاء بها مفكرون وعلماء آخرون بحجج وأدلة أكثر دقة، وهكذا. أما نشر العلم فهو تدريسه على شكل محاضرات، أو نشره عن طريق المجلات العلمية المتخصصة، أو نشره عن طريق تأليفه، أو وسائل أخرى، كالأنترنت وغيرها.

إن انتشار العلم، من المبادئ السامية التي تعارفت عليها البشرية على مر عصورها، فالعلم ملك للبشرية كلها، وهو إرث مشترك بينها، تقاسمته الحضارات، باختلاف أزمانها وأماكنها، فهو ليس له وطن واحد؛ فلا أحد يزعم أنه يملك كل العلم وكل الحقيقة، بل إن تطور البشرية وتقدمها كان نتيجة تعاونها في نقل العلوم والخبرات والمعارف فيما بينها.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية للجامعة: تهدف الجامعة إلى أهداف اجتماعية، يأتي على رأسها العمل على استقرار المجتمع وتماسكه، وحل مشاكله، والوقوف ضد كل من يعيث باستقراره ومستقبله، سواء كانوا في الداخل أم في الخارج. والحقيقة، أن هذه المهمة ارتبطت بالعلماء قديما وحاضرا، وستبقى كذلك في المستقبل. فقد ارتبطت الجامعة بحركات التنوير الفكري والتربوي، باعتبارها المنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء ورواد الإصلاح والتنوير والتطور، فمساهمتها في خطط الإصلاح والتحديث التربوي يضيف إلى مكانتها قيما راسخة، تتمثل في التكامل الثقافي والتربوي، والترابط بين نوعية التعليم المقدم والمهام التربوية الأخرى، وكل هذا، يسير وفق نمط أخلاقي يعكس توجهات المجتمع الثقافية والدينية والعرفية¹.

¹-دحمان بريخي، المرجع السابق، ص 168.

ومن ثمة، فإن أفكار الطلاب وآراءهم واتجاهاتهم؛ بل وحتى ميولاتهم ومعتقداتهم ونظرتهم إلى مختلف القضايا المحلية منها والدولية، التي يتعايش معها بصورة مستمرة، أو التي يتصادف معها بين الفينة وأخرى، والتي تشكل الجانب الوجداني في شخصيتهم، هي من الجوانب الأساسية التي ينبغي الاهتمام بها، والعمل على تنميتها في الاتجاه الصحيح، بما يتماشى مع الدين والعادات والتقاليد الاجتماعية الصالحة في المجتمع، لذلك يرى البعض¹ بأن البيئة ببعدها الثقافي والتربوي، لها دور مهم جدا في تأصيل السلوك الإنساني في شخصية الطلاب، وتنمية الجوانب الوجدانية والأخلاقية فيهم، فقد أكدت الدراسات بأن النجاح مرهون بوجود تضمن البرامج الدراسية لثلاثة ركائز مهمة، هي المهارات، والمعارف والسلوك، جنباً لجنب، وعدم فصلهم عن بعضهم؛ لأن الاهتمام بالجانب المعرفي وإهمال الجانب السلوكي، قد لا يأتي بالنتائج المرجوة.

إن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة جدلية، فهي تقوده وتتبعه في الوقت نفسه، تقوده بوصفها مستودعا للفكر والعلم، والبحث والتأصيل، وتتبعه، بوصفها إحدى مؤسساته العاملة في نسيجه الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، فالجامعة لا يمكن فصلها عما يحدث في المجتمع، تتأثر بما يحدث فيه إيجاباً أو سلباً، لكنه ينتظر منها تقديم الحلول لأزماته ومشكلاته، والتخطيط لرفاهيته وتقدمه وتطوره، وفي هذا السياق، وضمن هذا الإطار؛ فهي مطالبة بربط البحث العلمي بالبيئة التي تتعايش معها، وإنشاء التخصصات التي تتوافق معها²، لذلك، نجد هذا التنوع وهذا التعدد في أنواع التخصصات العلمية في جميع المجالات، بين بلد وآخر، وهو دليل على أن الإنسان ابن بيئته، وهي حكمة لا تنطبق على الإنسان العادي فقط، بل تنطبق على العالم والباحث العلمي أيضاً.

¹-المرجع نفسه، ص 168.

²-المرجع نفسه، ص 168.

ثالثا: الأهداف الاقتصادية للجامعة:

قد يمثل الاقتصاد الحلقة الأكبر من اهتمام الجامعة، باعتبار أن تطوير الاقتصاد يساهم في رفاهية المجتمع، ويخلق فيه روح العمل، وينمي الثروة القومية بما يرجع على النفع الخاص والعام، بزيادة رؤوس الأموال، وتنمية قدرات الدولة بما يساهم في تغطية تكاليفها ونفقاتها وحاجات شعبها.

إن الدول التي تسير وفق رؤية اقتصادية مبنية على بحوث علمية ودراسات استشرافية، معدة من قبل علماء وباحثين، لا تتأثر بالأزمات المالية، ولا تنهار اقتصاداتها بسرعة، عكس الدول التي يغلب عليها الجانب السياسي على الجانب العلمي ولا تهتم بما يقوله علماءها وباحثوها ومراكز دراستها.

المبحث الثاني: أساليب الجامعة في مكافحة الفساد:

قد لا نستغرب إن ربطنا الجامعة بمكافحة الفساد، فهو ضمن مهامها وضمن مخططاتها، بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة. فإن كان الفساد هو نتاج سلوكات في مجتمع، فهذا يعني بأن الجامعة قد تساهم في مكافحته، إذا تضافرت جهودها مع جهود أخرى في المجتمع، تهمها مصلحته وتتأثر بما يعانیه. صحيح، أن الجامعة باعتبارها مؤسسة من مؤسسات الدولة صلاحها من صلاحها، وفسادها من فسادها، وصحيح، أيضا، أن الجامعة لا تملك سلطة، فهي ليست جهة تنفيذية، ولا جهة قضائية، ولا تشريعية، لكن تبقى هي المعول عليها، ابتداء وانتهاء، تنظيرا وتنظيما، في مكافحة الفساد، وهذا في اعتقادنا، يتم وفق أسلوبين اثنين. الأول، هو الأسلوب العلمي المباشر (المطلب الأول)، أما الثاني، فهو الأسلوب العلمي غير المباشر (المطلب الثاني). وكلاهما يكمل الآخر.

المطلب الأول: الأسلوب العلمي المباشر لمكافحة الجامعة للفساد:

هذا الأسلوب، قد يكون بطرق متعددة، وهو أسلوب موجه لفئة معينة لها نقاط مشتركة عديدة فيما بينها، وهي فئة الأساتذة مع الطلبة، ولذلك فإن هذا الأسلوب يتبع طرقاً محددة من بينها إنشاء مقاييس تعليمية في التعريف بالفساد وكيفية مكافحته، موجهة للطلبة في كليات الحقوق والاقتصاد والعلوم الاجتماعية (الفرع الأول)، ويكون بإنشاء مراكز دراسات تُعنى بجمع المعلومات ودراسة ظاهرة الفساد في الأوساط الحكومية، والمرافق والإدارات العمومية (الفرع الثاني)، كما يكون أيضاً بتنظيم الملتقيات العلمية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: إنشاء مقاييس تعليمية في التعريف بالفساد وكيفية مكافحته:

وتكون هذه المقاييس موجهة للطلبة، المتدربين والنظاميين الذين سيكونون قادة المستقبل في المرافق والإدارات العمومية، خاصة في تخصصات مثل الحقوق والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، باعتبار أن هذه التخصصات هي الأقرب في أن تحتل المرافق والإدارات العمومية، والأجهزة الحكومية، والأوفر حظاً في مجال التسيير. هذا الأسلوب الأول، وهو أسلوب كلاسيكي معروف. كما يمكن أن يكون عبر اتفاقيات تبرم بين الجامعات ومسؤولي الإدارات والمرافق العمومية والأجهزة الحكومية، لتكوين الموظفين وإعادة رسالتهم من قبل الأساتذة والخبراء والمختصين في مجال مكافحة الفساد، وهو أسلوب أيضاً قد يعطي نتائج مهمة على الصعيد العملي.

لذلك، فإن إنشاء مقاييس في التعريف بالفساد وتبيان مخاطره، وطرق مكافحته، بطرق علمية، هي مهمة يتولها أساتذة لهم كفاءة، وقدرة على تشخيص الآفة وإظهار خطورتها، أمرٌ في غاية الأهمية، على عدة أصعدة، حتى يمكن تحسيس طبقة النخبة، والطبقة التي يفترض منها، أن تحتل في المستقبل مراكز أساسية في الإدارات العمومية على

اختلاف تنوعها¹، ودرجاتها، ثم إنه هو استثمار قريب وبعيد المدى في الوقت نفسه، ومن أهم الاستثمارات، خاصة وأنه يخص الموارد البشرية والقدرات العقلية، بحيث يعتبر الاستثمار الأمثل، الذي من شأنه المساهمة في القضاء على الظاهرة أو في أضعف الأحوال، التقليل منها إلى حد بعيد.

والحقيقة، أن العديد من كليات الحقوق حسب علمي-باعتباري أنتهي إلى واحدة منها-قد أنشأت تخصص القانون الإداري على مستوى الماستر، أين يوجد مقياس مكافحة الفساد وحماية المال العام²، ورغم أن المبادرة لم تعمم على كل التخصصات القانونية الأخرى، ولم تعمم أيضا على مستوى كليات أخرى، إلا أننا نراها مقدمة، نتمنى تعميمها على بعض الكليات الأخرى، التي يفترض أن تكون فيها التخصصات موجهة في أغلبها إلى الإدارات والمرافق العمومية، ذات الصلة بالخدمة العمومية التي يحتمل فيها وجود الفساد³.

وفي هذا الإطار، استحسن رئيس منظمة الأمم المتحدة السابق "بوكيمون" بافتتاح أول جامعة لمكافحة الفساد في النمسا، في عام 2010، وجاء في تصريحه الذي ألقاه

¹-أغلب إعلانات التوظيف الخاصة بالعديد من الإدارات العمومية، المركزية منها والمحلية، والتي تتبعناها منذ فترة ليست بالقصيرة، من بينها مثلا إدارة الضرائب، الجمارك، أملاك الدولة، التجارة، الإدارات التابعة للجامعات، الإدارة المحلية التابعة للمصالح الولاية والدائرة، البلدية، موجهة مباشرة إلى التخصصات القانونية، علوم اقتصادية والتسيير والتجارة، وعلوم اجتماعية بصورة أقل.

²-Lutte contre la corruption : Un module de formation proposé pour les écoles et universités sur le site

<https://www.fratmat.info/article>. Consulté le 21/11/2025 à 21 h.

³-وقد انضمت كلية الحقوق بجامعة باجي مختار بعنابة في عام 2015 إلى نادي أربعين جامعة ومؤسسة تابعة للتعليم العالي المتواجدة على مستوى العالم لمكافحة الفساد وهي المبادرة التي أعلنتها منظمة الأمم المتحدة في عام 2011. على

الموقع:-[HTTPS://WWW.ELWATAN.COM/EDITION/ACTUALITE/EDITION-DU-](https://www.elwatan.com/edition/actualite/edition-du-17/11/2025) 17/11/2025.

في النمسا بأن الفساد غالبا ما فرض نفسه كأمر واقع، وكثير من الناس لم يكونوا مهتمين به، وهو ما جعل القليل من قضايا الفساد فقط تصل إلى المحاكم¹.

وقد تم وضع إطار تعاون بين كل من الجامعة النمساوية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). (والحكومة النمساوية والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال. وبهذه المناسبة صرح رئيس منظمة الأمم المتحدة –سابقا- "بوكيمون"، بأنه توجد كثيرا من المتغيرات فرضت نفسها على المستوى العالمي، كما يتزايد عدم التسامح مع الفساد. إن إنشاء هذه الجامعة لا يستجيب فقط لتزايد هذه الفضائح والظلم ولكن أيضا للحاجة الملحة لتدريب الخبراء الذين نحتاجهم لمواجهة هذا التهديد العالمي².

صفوة القول، أن للجامعة أدوارا مهمة وأساسية يمكنها القيام بها، للحد من ظاهرة الفساد، الذي أصبح ينخر اقتصادات الدول، ويهدد نسيجها الاجتماعي والثقافي، وقد يكون من بين أهم الأدوار الذي تؤديه هو الطرح العلمي الذي تنشره للطلاب والمتعاونين معها، من السياسيين، ورجال الشرطة، والقضاء.

الفرع الثاني: إنشاء مراكز دراسات ومخابر بحث لدراسة الظاهرة:

قد يكون من المفيد جدا، على أساتذة الجامعات إنشاء مخابر متخصصة ومراكز دراسات، لدراسة الظاهرة وتشخيصها ورصدها، وجلب المعلومات حولها، وهو ما قد يتطلب الأمر ربما الكثير من الصبر، لتتبع الظاهرة في الميادين، والأماكن التي يغلب الظن على تواجدها، والسماع إلى ضحاياها، بالرغم ما قد يتسبب في ذلك من ضغوطات، وربما

¹-<https://news.un.org/fr/story/2010/09/193632-la-premiere-universite-de-lutte-contre-la-corruption-inauguree-par-ban-ki-moon> . Consulté le 24/11/2025 à 21 h.

²-idem.

حتى تهديدات من بعض المتنفيين في مراكز السلطة، والمحتلين لمسؤوليات في المرافق والإدارات العمومية، خاصة في البلدان النامية والشمولية، التي تنعدم فيها حرية التعبير.

إن الغرض الأساس من إنشاء مثل هذه المراكز والمخابر، هو جلب المعلومات حول الظاهرة، ثم محاولة دراستها والبحث في أسبابها ومحاولة الوصول إلى المتسببين فيها، ثم التعامل معها، سواء بالتنسيق مع وسائل الإعلام لاطلاعهم على تلك المعلومات لنشرها وتحذير الناس من مخاطرها، أم بالاتصال مع بعض مؤسسات الدولة كالبرلمان وإعلامه بها للتصرف وفقها، ومساءلة الحكومة حولها، أو إصدار قوانين بشأنها، أو إنشاء لجان تحقيق حولها.

الفرع الثالث: تنظيم الملتقيات العلمية:

تعد الملتقيات العلمية، طريقة عملية جدا، للتأسيس والتحذير من ظاهرة الفساد بأنواعه المختلفة، إذ تعد هذه الملتقيات العلمية باختلاف أنواعها، كالملتقيات الوطنية، والمؤتمرات الدولية، والأيام الدراسية، والندوات الفكرية، كلها، أدوات ووسائل فعالة جدا، في تشخيص الظاهرة، والتعريف بها، والتحذير من مخاطرها، وهي موجهة لجمهور عريض من الطلبة من كل التخصصات، فضلا عن ذلك، أنها مفتوحة للجمهور باختلاف فئاتهم وقدراتهم الفكرية والعلمية.

ثم إن هذه الملتقيات العلمية تعد مناسبة مهمة جدا للباحثين والعلماء والمهتمين، وذلك، لالتقاء المختصين من داخل الوطن وخارجه، لتبادل الخبرات، والمكتسبات العلمية والخبرات الشخصية في كيفية التعامل مع الظاهرة، وكيفية التقليل منها والحد من خطورتها.

المطلب الثاني: الأسلوب العلمي غير المباشر (التوعوي) لمكافحة الفساد:

وهذا الأسلوب العلمي غير المباشر نقصد به التوعية، هو أيضا أسلوب علمي مكمل للأسلوب العلمي، ومبني عليه، ومتماشي معه؛ لأن التوعية لا يمكن أن يقوم بها إلا من له رصيد علمي ومعرفي. وبالتالي، فإن المهتمين والمختصين والعلماء هم رواد الطريقة التوعوية، لكن المخاطبين بهذا الأسلوب لهم اهتمامات بقضايا المجتمع وهم وسائل الإعلام المتعددة (الفرع الأول) وجمعيات المجتمع المدني (الفرع الثاني). إن التعاون بين الجامعة ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني له آثارا ايجابية على صعيد الوعي الشعبي باعتبار هاتين الآليتين لهما تأثير كبيرا على أفراد المجتمع باختلاف فئاتهم ومستواهم الفكري والثقافي والعمرى.

الفرع الأول: تعاون الجامعة مع وسائل الإعلام:

قد لا تكفي استحداث مقاييس على مستوى كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في التقليل من خطورتها، كما قد لا تكفي أيضا، تنظيم الملتقيات العلمية، سواء كانت وطنية، أم دولية، وبالتالي، من المهم جدا، التعاون مع وسائل الإعلام باختلاف أنواعها، السمعية، والسمعية البصرية، والمكتوبة، وغيرها، من الوسائل لنشر ثقافة التبليغ عن المفسدين، وعدم غض البصر عنهم، ونشر ثقافة المواطنة الإيجابية، والتي نعني بها اهتمام المواطن بكل ما يخص الشأن العام، سواء كان ذلك على مستوى بلديته الأقرب إليه في مجالات تخص المصلحة العامة للأفراد، أم كان ذلك على مستوى المكان الذي يعمل فيه، لأنها الأقرب إليه وباستطاعته رصد المخالفين والمفسدين الذي يعيشون في المال العام فسادا.

ثم إن وسائل الإعلام¹ اليوم، أصبحت تلعب دورا أساسيا في توجيه الرأي العام المحلي، بل وحتى الدولي، ومن ثمة، فإن دورها أساسي ومهم في نشر ثقافة المواطنة الإيجابية² التي تعود بالنفع على الجميع، حكاما كانوا ومحكومين. إن وسائل الإعلام مسؤولة أخلاقيا، وقانونيا، وتاريخيا، في إرساء ثقافة وطنية تساهم في بناء الدولة والحفاظ عليها من كل المفسدين الذين يعيشون فسادا ويعيثون بالمال العام، وقد يهربونه إلى خارج البلد، فيحرم منه المواطن مرتين. المرة الأولى عند نهبه من قبل الناهبين والمفسدين وحرمانه من الاستفادة منه. والمرة الثانية، عند تهريبه إلى الخارج.

إن لوسائل الإعلام القدرة والوسائل والأدوات، التي تستطيع بها التأثير على الناس ونشر الوعي بينهم، خاصة إذا تم بالتنسيق مع الأساتذة والمختصين في ظاهرة مكافحة الفساد، فإن ذلك يجعل الناس أكثر وعيا، وأكثر إحاطة بما يضرهم، لأن ظاهرة الفساد مآلها ونتائجها سيتجرعها في الدرجة الأولى المواطنون، لأن المال مالههم والمفسدين من بينهم.

إن تضافر جهود المخلصين من الأساتذة مع وسائل الإعلام الوطنية هي قوة لا يستهان بها في الحد والتقليل إلى حد بعيد من ظاهرة الفساد، فالمشكلة ليست مشكلة نفاذ

¹ - الويزة النجار، دور الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 51، سبتمبر 2017، ص 96 وما بعدها.

² - إن المواطنة الإيجابية ألا تنظر إلى ما قدم لك وطنك فقط؛ بل لابد أن تنظر إلى ما قدمت أنت لوطنك. قد تكون هناك العديد من النقائص والمنغصات، لكن بتضافر جهود الكل والعمل بجد وإخلاص وتفان من قبل الأفراد الخيريين من أبناء الأمة، ستتقدم وتتطور الدولة، فلا يوجد أي شيء مميز لشعوب الدول المتقدمة عن شعوب الدول الأخرى في المقدرات العقلية أو الفكرية، سوى أمر واحد فقط، هو أن شعوب الدول المتقدمة فهموا بأن تضافر جهود الكل والعمل بإخلاص وفق خطط تنظيمية هو الطريق للنجاح.

Définition du mot "civisme" :

1-Dévouement et attachement du citoyen à la Cité, tels qu'il assume ses devoirs avant de réclamer ses droits.

2-Disposition constante à l'accomplissement des responsabilités du citoyen, à la prédominance du souci du bien commun sur les conceptions de vie égoïstes et sur les intérêts partisans .Voir

<https://www.grainesdepaix.org/fr/ressources/dictionnaire/civisme>. Consulté le 26/11/2026.

المفسدين وضعف المكافحين لهم؛ بل إن المشكلة، هي قلة التنسيق بين المختصين ورجال الإعلام، وفي بعض الأحيان عدم تخصيص الحصص اللازمة والكافية، للتعريف بظاهرة الفساد. إن العمل لابد أن يكون هادفا ومخططا له، ومستمر، وليس مؤقتا أو ظرفيا، حتى تجنى ثماره وفوائده.

الفرع الثاني: تعاون الجامعة مع منظمات المجتمع المدني:

يعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه:

"المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية"¹.

¹- نقلا عن مصطفى عطية جمعة، تعريف المجتمع المدني، على الموقع: <https://www.alukah.net/culture/0/107726/#ixzz6eSpD0o8X> تاريخ الاطلاع: 2025/11/24. سا 21.

إن المجتمع المدني ليس دخيلا عن المجتمع العربي والإسلامي كما يعتقد البعض، بل هو من عمق حضارته ومسيرته على مر تاريخه، فإذا نظرنا إلى نظام الأوقاف، الذي ساد قرونا من فترة حكم الدولة الإسلامية، لرأينا تجربة لم يشهد لها العالم مثيلا قبلها، ولا أثنائها، فقد كان معبرا عن تجربة ناضجة في المجتمع المدني، فقد تحلت هيئات الوقف في كثير من البلدان الإسلامية، بطابع المؤسسية، التي بدأت بأشكال بسيطة في الإدارة، ثم تطورت واتخذت أشكالا أكثر تعقيدا، سواء على مستوى كل مؤسسة وقفية، أم على المستوى العام لكل مؤسسات الوقف، وارتباطها بمنظومات في جانبها الاجتماعي، مهمتها تمويل المستشفيات، ودعم المدارس والمساجد والزوايا. أما عن طبيعته القانونية فقد كان مستقلا في إدارته وتمويله، ولا يملك حتى السلطان وأتباعه التدخل في عمله ولا ماليته، وقد يحتمي بسلطة القضاء، باعتباره شخصية اعتبارية في المجتمع، كانت مستقلة في عملها، كما تمتع باللامركزية؛ فامتدت خدماته لتشمل أقاليم عدة داخل الدولة، دون خضوع لموافقات مسبقة من السلطة أو غيرها، ولم يسجل التاريخ وجود إدارة للأوقاف رسمية تتحكم فيه، وتنوعت أيضاً أنشطته لتغطي كافة الخدمات التعليمية والصحية، ومساعدة الفقراء وذوي العاهات وابن السبيل وغيرهم. مصطفى عطية جمعة، المرجع السابق نفسه.

ويرى البعض بأن المجتمع المدني، يعد أحد المعالم الرئيسية التي تعطي للمرحلة القادمة هويتها وخصوصيتها¹.

إن للمجتمع المدني² دورا أساسيا ومهما في مكافحة الفساد على المستوى المحلي والمستوى الوطني، إذا تعاون مع مؤسسات أخرى، كالجامعة التي لها من التجربة والمستوى التعليمي العالي ما يجعلها في مكانة تؤهلها لأن تعطي وتنير الآخرين، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني بمخاطر الفساد على الأفراد والدولة. ومنظمات المجتمع المدني بما لها من مكانة وحضور شعبي ورسمي تستطيع توعية الأفراد وترسيخ القيم الأخلاقية المنافية للفساد، خاصة، وأن البيئة العربية والإسلامية مهيأة لمثل هذه الأعمال استنادا إلى الدين الإسلامي، الذي تدين به أغلبية شعوب هذه الدول، والذي ينبذ ويحارب مثل هذه الأفعال³.

كما تستطيع منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع المفكرين والمختصين والباحثين الجامعيين إقرار منظومة قانونية فعالة لمحاربة الفساد، أو نشر معلومات حول قضايا الفساد، أو أعمال سبل فعالة للتقليل من الفساد.

إن وجود نخب فكرية وعلمية على رأس منظمات المجتمع المدني، من شأنه أن يساهم في رفع الوعي الشعبي، حول القضايا المصيرية للأمة، ويسهل عليها تعبئة الجماهير،

¹-العايشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، على الموقع:

<https://journals.openedition.org/insaniyat/11257> تاريخ الاطلاع: 2025/11/21 سا 21

²-محمود كيشانة، المجتمع المدني، أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية، سلسلة مصطلحات معاصرة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، 2007، ص 19 وما بعدها.

³- الويزة النجار، المرجع السابق، ص 100.

والضغط على صناع القرار في الدولة، لاتخاذ إجراءات فعالة لحماية المال العام، ومكافحة الفساد والمفسدين¹.

الخاتمة:

على ضوء ما ناقشناه في موضوعنا هذا، توصلنا إلى مجموعة من النتائج، مشفوعة بمجموعة من الاقتراحات:

أولا النتائج:

-نخلص بالقول، أن الفساد باعتباره آفة تنخر المجتمعات، وتهدد اقتصادات الدول، وتهدد نسيجها الاجتماعي والثقافي، فإن التعاون لمكافحةها، والتقليل من مضارها، ومخاطرها مسؤولية يتحملها الجميع، أفرادا، وجماعات، حكاما ومحكومين، مثقفين وغير مثقفين. وباعتبار أن الجامعات هي مراكز للإشعاع الحضاري والثقافي والعلمي، والحاضنة لتاريخ الأمة وثقافتها، والحافظة على تماسكها ووحدتها، والمقومة لسلوكها وأخلاقها، والمدافعة عن كرامتها وتاريخها؛ فإن مسؤوليته اتجاه أمتها وأفراد شعبها عظيمة جدا، وهو ما يجعلها في الصفوف الأولى لدرء خطر الفساد عنها، بطرق وأساليب تتقنها، فهي المنتجة للأفكار، وهي عقل الأمة الذي يقودها نحو التطور والازدهار والتقدم، رغم أنها هي أيضا لم تنجو من ظاهرة الفساد الذي عم كل أجهزة الدولة وهيكلها في العديد من الدول النامية والسائرة في طريق النمو.

إن أسباب الفساد معروفة في أغلبها، ويمكن الحد من آثارها بنسب كبيرة، إذا توفرت الإرادة السياسية السليمة، وتم التكفل بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمهنية للموظفين الحكوميين، وإنشاء آليات رقابية حقيقية وليست مزيفة، ولا ظرفية. إن دور

¹-المرجع نفسه، ص 101.

الجامعة في مكافحة الفساد مهم وأساسي، لكن يبقى محدودا، وربما غير فعال إذا لم تجسد أفكار العلماء والباحثين في الميدان.

الاقتراحات:

-إن دور الجامعة لا يكتمل ما لم تعط لها القيمة التي تستحقها ماديا ومعنويا، قانونيا وأخلاقيا.

-إن دور الجامعة في مكافحة الفساد، لا يكون مهما وذا قيمة، إذا لم تجسد أفكار خبراءها وعلمائها وباحثوها، على أرض الميدان.

-إن دور الجامعة يبقى ناقصا، وغير ذي قيمة، إذا لم تجد التعاون مع شركاء أساسيين في المجتمع، ويأتي على رأسهم، أصحاب الحل والعقد، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، القضاء، وغيرهم.

-إن مكافحة الفساد، ليست مسؤولية الجامعة فقط؛ بل هي مسؤولية الكل، لأن أخطار الفساد ومضاره سيعود وبالا ودمارا وانهيارا على الدولة والأفراد، سواء قبلنا بهذه النتيجة أم لا، والواقع خير دليل.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الكتب:

1- شادية عبد الحلم تمام، تقويم الأداء التدريسي لمعلم التعليم العالي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

2- محمود كيشانة، أسسه المفهومية والاصطلاحية واختياراته التاريخية، سلسلة مصطلحات معاصرة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، 2007.

ب- الرسائل الجامعية:

1- سفيان موري، آليات مكافحة الفساد الاقتصادي الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، تاريخ المناقشة 2018/11/18.

ج- المقالات في المجالات:

- 1--الوزارة النجار، دور الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 51، سبتمبر 2017.
- 2-دحمان بريني، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة آفاق للعلوم، العدد الثالث عشر، سبتمبر 2018-المجلد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- 3-صبرينة كردودي، عتيقة وصاف، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد: 07 - 2016.
- 4-عبد الغفار عفيفي الدويك، الأساليب الحديثة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2013.
- 5-محمد بوعشة، أمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل، مشار إليه عند أحمد فلوح، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 18، مارس 2016.
- 6-محمد اسماعيل علي، طبيعة القاعدة القانونية الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السادس والثلاثون، الجمعية المصرية للقانون الدولي، 1980.
- د-المقالات على مواقع الانترنت:
 - 1-العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، على الموقع:
<https://journals.openedition.org/insaniyat/11257> تاريخ الاطلاع: 2025/11/21 سا 21.
 - Lutte contre la corruption : Un module de formation proposé pour les écoles et universités
sur le site: <https://www.fratmat.info/article> 21/11/2025.
 - la-premiere-universite-de-lutte-contre-la-corruption-inauguree-par-ban-ki-moon.sur le site
:-<https://news.un.org/fr/story/2010/09/193632>. Consulté le 25/12/2025.
 - <https://www.un.org/french/events/10thcongress/2088bf.htm>. consulté : 12/12/2025.